بحث

الأزمة الْوِزَارِيَّة في تشِيكُوسلُوفَاكيا (فبراير ١٩٤٨)

إعداد

أ/ مصطفى عيد فهمي عيد

باحث دكتوراة - قسم التاريخ- كلية الآداب- جامعة المنيا

الأزمة الْوِزَارِيَّة في تشِيكُوسْلُوفَاكيا (فبراير ١٩٤٨)

أ/ مصطفى عيد فهمي عيد

باحث دكتوراة – قسم التاريخ– كلية الآداب– جامعة المنيا

المُلخــص:

اندلعت الأزمة فِي تشيكوسلوفاكيا خلال شهر فبراير ١٩٤٨؛ إذْ استغل الشيوعيُّون سيطرتهم عَلَىٰ الشرطة والتنظيمات الجماهِيرِيَّة، وَقَامُوا بمُواجهة سياسيَّة معَ أعضاء الحكومة غير الشيوعيين. كان محور الأزمة وزير الداخليَّة الشيوعِيّ "فاتسلاف نوزيك" الذي اتّخَذَ قَرَارًا في بداية شهر فبراير بإقالة عدد مِنْ كبار ضُباط الشرطة فِي براج ونقل ثمانية آخرين، وقد ترتّب عَلَىٰ هذا القرار اعتراض الْوُزَرَاء غير الشيوعيِّين بمُشاركة الحزب الاشتراكي الوطني الذين اعتبروه تجاوزًا خطيرًا، ممّا دفعهم إلىٰ تقديم استقالاتهم في ٢٠ فبراير احتجاجًا عليه وهو ما عمّق الأزمة السِّيَاسِيَّة.

ردًّا عَلَىٰ هذه الاستقالات طالبت الأحزاب غير الشيوعِيَّة بإجراء اِنْتِخَابات جديدة مُعتقدةً أنَّ الشيوعيِّين سيُهزمون فيها، لكن الرئيس "إدوارد بينيس" لم يظهر حماسة لهذا الطلب، وتردد في قبوله؛ إذْ كان يدرك قُوّة الاِتِّحَاد السوفيتي وخشية أن يؤدي رفض الاستقالات إلىٰ صراع داخلي قد يُستغل كذريعة لتدخل سوفيتيّ عسكري بهدف "إعادة النظام" إلىٰ تشيكوسلوفاكيا.

تحت ضغط المُظاهرات الضخمة التي نظّمها الشيوعيون وأنصارهم، فقد اضطر الرئيس بينيس في النهاية إلىٰ قبول استقالة الْوُزَرَاء، وعقب ذلك كلّف الزعيم الشيوعيّ "كليمنت جوتوالد" بتشكيل حكومة جديدة تحت رئاسته تضم الشيوعيِّين إلىٰ جانب بعض الاشتراكيِّين الديمقراطيِّين والاشتراكيِّين الوطنيِّين وبعض أعضاء الأحزاب الديمقراطيَّة التشيكوسلوفاكيَّة الذين وافقوا عَلَىٰ التعاون معَ الشيوعيين، وبهذه الخُطوة حافظت الحكومة عَلَىٰ الشكل الظاهري للجبهة الوطنيَّة رغم سيطرة الشيوعيِّين الفعليَّة عَلَىٰ الحُكم بشكل كامل، وتحول تشيكوسلوفاكيا إلىٰ دولة شيوعيَّة تحت النفوذ السوفيتيّ.

الكلمات المفتاحِيَّة: أحداث/ أزمة فبراير ١٩٤٨– الأزمة الْوِزَارِيّة – الحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكيّ.

Ministerial crisis (February 1948).

Moustafa Eid Fahmy Eid
Researcher of The Modern and Contemporary History
Department of History – Faculty of Arts - Minia University

Abestract:

The crisis erupted in Czechoslovakia in February 1948, when the Communists exploited their control of the police and mass organizations to engage in a political confrontation with non-Communist members of the government. The focus of the crisis was Communist Interior Minister Václav Nosek, who, in early February, decided to dismiss several senior police officers in Prague and transfer eight others. This decision was met with opposition from the non-Communist ministers, including the National Socialist Party, who considered it a serious transgression. They submitted their resignations on February 20 in protest, deepening the political crisis.

In response to these resignations, the non-Communist parties demanded new elections, believing the Communists would be defeated. However, President Edvard Beneš showed little enthusiasm for this demand and hesitated to accept it. He was aware of the strength of the Soviet Union and feared that rejecting the resignations would lead to internal strife that could be used as a pretext for a Soviet military intervention to "restore order" in Czechoslovakia.

Under pressure from massive demonstrations organized by the communists and their supporters, President Beneš was finally forced to accept the resignation of the ministers. He then tasked the communist leader, Klement Gottwald, with forming a new government under his leadership. The government would include the communists, some social democrats, national socialists, and some members of the Czechoslovak democratic parties who agreed to cooperate with the communists. In this move, the government maintained the outward appearance of the National Front, despite the communists actually taking full control of the government and Czechoslovakia becoming a communist state under Soviet influence.

Keywords: Events/ February 1948 Crisis – Ministerial Crisis – Czechoslovak Communist Party.

مُـقَـدِّمَـةٌ:

تُعدُّ أزمة فبراير ١٩٤٨ حدثًا مفصليًّا فِي تَارِيخ تشيكوسلوفاكيا، حيث أدَّت إِلَىٰ سَيْطَرة الحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكيّ (KSČ) عَلَىٰ السُّلطة بشكلٍ كاملٍ، وتحوُّل البلاد إِلَىٰ دولَـةٍ شـيوعِيَّةٍ تابعـة للنفـوذ السـوفيتي؛ فبعـد انتهـاء الحـرب العالميَّـة الثانيـة تشـكّلت فـي تشيكوسلوفاكيا حكومة ائتلافيَّة ضمت أحزابًا مُختلفة، مِنها الحزب الشيوعيّ الذي كان يتمتع بشعبيَّة كبيرة نتيجة دوره في مُقاومة الاحتلال النازي ووعوده بالإصلاحات الاجتماعيَّة، ومع مرور الوقت تصاعدت الخِلافات داخل الائتلاف الحكومِي، خاصة حول سيطرة الحزب الشيوعيّ عَلَىٰ أجهزة الأمن، وقيام وزير الداخليَّة بإقالة ونقل عدد مِنَ الضباط غير الشيوعيين، وتعيين الشيوعيِّين في مناصب قياديَّة، ممّا أدّىٰ إلىٰ استقالة الْوُزَرَاء غير الشيوعيِّين في فبراير ١٩٤٨ احتجاجًا عَلَىٰ هذه السياسات ممّا ترتب عليه استغلال الحزب الشيوعي بقيادة كليمنت جوتوالد، هذه الأزمة لتعزيز نفوذه، حيث نظّم مُظاهرات ضخمة وحشد الدعم الشعبي، وتحت هذا الضغط قبلَ الرئيس "إدوارد بينيس"Edvard beneš استقالة الْوُزَرَاء غير الشيوعيين، وقام بتكليف "كليمنت جوتوالد"Klement Gottwald بتشكيل حكومة جديدة.

الأزمة الوزاريَّة (فبراير ١٩٤٨):

كان الحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكيّ يهدف إلىٰ السيطرة عَلَىٰ مقاليد الحُكم في البلاد، وقد زادت شكاوىٰ أحزاب الْيَمِين مِنْ أساليب وزير الداخليَّة الشيوعيّ فاتسلاف نوزيك VáclavNosek[١]

الديكتاتوريَّة، حيث اتهموه بتعيين الشيوعيِّين في مناصب قياديَّة في الشرطة. وفي ردٍ له بتَارِيخ ١٤ فبراير ١٩٤٨ أوضح أنّ هذه الشكاوىٰ تهدف إلىٰ الإضرار بالنظام الديمقراطي، وأمر جهاز الشرطة بالتخلي عمَّا أسماه موقفهم المُتساهل تجاه هؤلاء المُنتقدين[٢].

حاولت أحزاب الْيَمِين[٣] خلال جلستيْ الحكومة في ١٧ فبراير ١٩٤٨ واجتماع الجبهة الوطنيَّة في اليوم التالي الضغط عَلَىٰ الشيوعيِّين لإصدار تعليمات لوزير الداخليَّة لإلغاء أوامره التمييزيَّة المُتعلقة بإقالة ضباط شرطة رفيعي المُستوىٰ من غير الشيوعيين، ولذلك فقد تعرّض رئيس الْوُزَرَاء كليمنت جوتوالد[٤] لضغوط كبيرة بشأن هذه القضيَّة[٥] خاصة معَ انضمام الاشتراكيِّين الديمقراطيِّين إلىٰ أحزاب الْيَمِين في مُطالباتهم بتفسيرٍ مُناسبٍ من وزير الداخليَّة، وجاء ذلك بعد أن وعد رئيس الْوُزَرَاء في اجتماع الحكومة في ١٣ فبراير بتقديم تفسير قريب، ومع فشل جلسة مَجلس الْوُزَرَاء التشيكوسلوفاكيّ في صباح ٢٠ فبراير ١٩٤٨ في مُعالجة مسألة تعيينات الشرطة المواليَّة للحزب الشيوعيّ بشكل يُرضِي خصومهم، وعدم تقديم جوتوالد أي إشارة لإلغاء هذه التعيينات، فقد وَجَدَت تشيكوسلوفاكيا نفسها في أزمةٍ سياسيَّةٍ داخليَّةٍ كبيرة[٦].

وَفِي الساعة العاشرة والربع من صباح يوم ٢٠ فبراير أرسل "جوتوالد" رسالة إلىٰ الْوُزَرَاء، يدعوهم فيها لحضور اجتماع الحكومة، لكن بعد أن تم التوصل إلىٰ اتفاق بين الأحزاب جاء رد نائب رئيس الْوُزَرَاء بيتر زينكل Petr zenkl [٧] بأنّ الْوُزَرَاء لن يحضروا الاجتماع إلّا إذا تمّ الامتثال لقرار الحكومة الصادر في ١٣ فبراير ١٩٤٨ بشأن الأمن؛ وفي الساعة الحادية عشرة صباحًا رد جوتوالد عَلَىٰ رسالة "زينكل" مُوضحًا أنّ: الحكومة قد اجتمعت خصيصًا لأنّ الوزير " فاتسلاف نوزيك" سَيُقدّم تقريرًا حول نقل ثمانية ضباط مِن فيلق الأمن الوطني –وهو الموضوع الذي تم مُناقشته في اجتماع الحكومة السابق– ومع ذلك بررت أحزاب الْيَمِين موقفها بعدم تلقي رد من رئيس الْوُزَرَاء "جوتوالد" بشأن الالتزام بتطبيق قرار الحكومة في ١٣ فبراير، وبذلك فإنّ الحل من وجهة نظرهم الاستقالة[٨].

يتبيّن مِن ذلك أنّ توجيهات مَجْلِس الْوُزَرَاء لوزير الداخِلِيَّة بإلغاء التعليمات المعنيَّة أو تعليق تنفيذها لم تؤتِ ثمارها، حيث رفض الشيوعيُّون الامتثال لهذا القرار، وقد أدّىٰ هذا الرفض إلىٰ امتناع الْوُزَرَاء غير الشيوعيِّين عن حضور أي اجتماعات أُخْرىٰ لِمَجْلِس الْوُزَرَاء حتّىٰ يتم تنفيذ القرار الذي اعتبروه عادلًا مِن وجهة نظرهم[٩].

بعد ذلك طَلَبَ "جوتوالد" لقاء رئيس الجمهوريَّة حيث اتّهم الاشتراكيِّين الوطنيِّين والْوُزَرَاء غير الشيوعيِّين الآخرين بتعطيل عمل الحكومة، ومنع البرلمان مِن مُناقشة القوانين المعروضة عليه، وَمُحاولة تشكيل كُتلة مُناهضة للشيوعيَّة مِن خِلال استبعاد الشيوعيِّين مِنَ الحكومة، وإنشاء مجلس وزراء تكنوقراطCabinet of technicians وفي هذا السياق أوضح وزير التجارة الخارجيَّة هربرت ريبكا Herbert Rebecca[١٠] أنّ الرئيس إدوارد بينيس[١١] لم يُبدي أي اهتمام لِمَا ذكره جوتوالد، مُشيرًا إلىٰ أنّه عندما بلغ الصراع بينَ الأحزاب ذروته لم يَكُن مِنَ الْمُمكن تصوّر حكومة لا تعكس الهيكل السِّياسي للبلاد؛ وأشار الشيوعيُّون إلىٰ أنّ هذه النيَّة الخياليَّة كانت تهدف إلىٰ تسهيل حملتهم ضد الأنشطة التخريبيَّة للرجعيَّة، موضحين سبب تعبئتهم لجيش مُكوّن من مليونيْ عامل للدفاع عن الديمقراطيَّة الشعبيَّة[١٢].

تجدر الإشارة إلىٰ أنّ تحرُّكات الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا كانت مُتزامنة مع الأحداث، ففي ١٧ فبراير ١٩٤٨ عقدت اللّجنة المركزيَّة للحزب اجتماعًا استثنائِيًّا، حيث أصدرت بيانًا أدانت فيه مُمثلي بعض الأحزاب السِّيَاسِيَّة في الحكومة، وذلك بسبب مُحاولاتهم إحباط نشاط الحكومة وتعطيل برنامجها، بالإضافة إلىٰ سعيهم لتفكيك الجبهة الوطنيَّة مِن خلال إثارة أزمة حكوميَّة غير مُتوقعة، واعتبر الحزب الشيوعيّ أنَّ هذه التحرُّكات المُتعمّدة تهدف إلىٰ إنشاء حكومة غير برلمانيَّة. وبناءً عَلَىٰ ذلك قرّرت اللجنة المركزيَّة اتّخاذ جميع التدابير اللازمة لإحباط خطط تلك الأحزاب، من خلال دعوة جميع العُمَّال والفلاحين والحرفيِّين والمُثقفين، وكل الأشخاص الديمقراطيِّين والتقدُّميِّين دون تمييز حزبي،

وكذلك جميع التشيك والسلوفاك الحقيقيين، للاستعداد لتفكيك أي خطط تخريبيَّة في مهدها. والدفاع عن مصالح الدولة والأُمّة[١٣].

ويتضح من ذلك أنّ الحزب الشيوعيّ يصر علىٰ تدعيم نفوذه في البلاد شيئًا فشيئًا، عن طريق التوسُّع في شُغل مناصب الأمن العام والمراكز الرئيسة بالبوليس في مُختلف الأنحاء بأعوانه وأنصاره لغرض الاستعانَة بهم في الإنْتِخَابات العامّة المُقرر إجراءها، ولإخماد كُلّ حركة أو نشاط مِن جانب الأحزاب الأُخْرَى، فقد أصبح أكثر من حوالي ٨٠% مِن تلك المناصب والمراكز المُهمّة في أيدي الشيوعيين؛ ومن هذا المُنطلق واجهت الحكومة التشيكوسلوفاكيَّة أزمة سياسيّة أسفرت عن تقديم الْوُزَرَاء المُنتمين لأحزاب الْيَمِين استقالتهم في ٢٠ فبراير ١٩٤٨[١٤]، احتجاجًا عَلَىٰ السياسة التي جرىٰ عليها الحزب الشيوعي في حُكْمِ البلاد. ولم يقدِمُوا عَلَىٰ هذه الإستقالة إلّا بعد أنْ فَقَدُوا كُلّ أمل، بل وثبت لهم أنّ نوزيك وزير الداخليَّة الشيوعيّ لن يحترم قرار أغلبيَّة المجلس، والقاض بإيقاف السير في هذا الطريق، وقد شعروا في الوقت نفسه أنّ الشيوعيِّين قد بيّتوا النيَّة عَلَىٰ إحداث بعض التغيّيرات التي توصلهم إلىٰ الإستئثار بالحكم، وإبعاد بقيَّة أعضاء الجبهة الوطنيَّة، وتهميش دور الأحزاب غير الشيوعيَّة، وأنّهم لذلك يعززون هذه المراكز والمناصب بعناصرهم في سبيل الإحتياط والوصول للأغراض التي يهدفُون إليها[١٥].

ونظرًا لما أصبحت عليه هذه الأزمة مِن خطورة، وللنتائج التي توقَّعَ الكثير أنْ تسفر عنها والتي سيصحبها بعض التطورات المُهمّة والتي سيكون لها بعض الآثار عَلَىٰ نظام الحُكم القائم في تشيكوسلوفاكيا، فقد أسرَعَ مُسَاعِد وزير خارجيَّة الإتِّحَاد السوفيتيّ وكذلك سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه إلىٰ مدينة براج Prague ليكونَا عن قرب مِن مَجريات الأحداث، وقد اِدّعت الجهات الموالِيَة للحزب الشيوعيِّ بأنّ حضور مُساعد وزير خارجيَّة الإتِّحَاد السوفيتي خلال هذه الظروف يَرجِع إلىٰ رغبته في الإشراف بنفسه عَلَىٰ تسليم السُّلطات التشيكوسلوفاكيَّة بعض كميّات الغِلال التي تزودها بها حكومة الإتِّحَاد السوفيتيّ[١٦].

وبذلك يظهر من سياق الأحداث خطورة تلك الأزمة والتطورات والأحداث التي ستصحبها بوصول مُساعد وزير خارجيَّة الإتِّحَاد السوفيتيّ، والظروف الحرجة التي كانت تمُر بها تشيكوسلوفاكيا، والتي سبقتها عدّة أزمات تمثّلت فِي:

١- الخلاف الذي نشأ بينَ وزراء وأحزاب الْيَمِين ووزراء وأحزاب اليسار عندما تقدّم الفريق الأحمر بمشروع بِاسْم "تجارة الجملة للمنسوجات" انتهىٰ باستبعاد تُجّار الجملة من هذا الميدان، وإيجاد مراكز أهليَّة تابعة للحكومة، وتغلب عليها العناصر الشيوعيَّة للإشراف عَلَىٰ إنتاج وتوزيع المنسوجات.

٢- مشروع تصفية بعض البنوك والاكتفاء فقط بثلاثة بنوك بإقليمي بوهيميا وموارفيا وبينكين بإقليم سلوفاكيا، وتكوين مجالس إدارة جديدة لهذه البنوك عززتها ببعض العناصر الشيوعيَّة حتّىٰ تضمن السيطرة أيضًا عَلَىٰ شئون المال فِي مُختلف نواح الإنتاج والصناعة والإقتصاد.

٣- الاختلاف الناشئ بينَ الْوُزَرَاء والأحزاب بشأن تحديد موعد الإِنْتِخَابات، حيث يراوغ الْوُزَرَاء الشيوعيِّين ويرغبون في تأجيله لأكبر مُدّة مُمكنة، وذلك لرغبتهم في كسب الوقت بهدف السيطرة عَلَىٰ المرافق والهيئات، ولكن كانت حجتهم أنّ الحكومة القائمة لم تقيم البرنامج الذي تعهّدت به بعد، وأنّ ذلك قد يضر بمصالح البلاد، بينما الْوُزَرَاء الآخرون وأحزابهم طالبوا بضرورة إجراءها في ميعاد مُبكّر.

واستنادًا إلىٰ ما سبق يتضح أنّ: الحزب الشيوعيّ يُفضّل إرجاء هذه الإِنْتِخَابات لأطول مُدّة مُمكنة لأنّه يشعر بتضاؤل مركزه، ويخشىٰ نتيجة الإِنْتِخَابات المزمع عقدها، وذلك بسبب الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد، ويشكو منها الشعب عامّة عَلَىٰ مُختلف طبقاته وأحزابه؛ وأنَّ هؤلاء الْوُزَرَاء يقصدون من وراء التأجيل أيضًا اكتساب الوقت حتّىٰ ينتهون من تنفيذ بعض المشروعات -التي بيّتوا النيَّة عَلَىٰ تنفيذها قبل الإِنْتِخَابات- والتي تكفل لَهُم السيطرة عَلَىٰ بعض المرافق والهيئات التي ما زالت في أيدِي الأفراد، وحتّىٰ تزج بعناصرها في هذه الميادين أيضًا استجداء لأصواتهم في الإِنْتِخَابات من ناحية، ومن ناحية أُخْرَىٰ حتّىٰ تطمئن إلىٰ تنفيذ أكبر جُزء مُمكن من برامجها ونظمها الشيوعيَّة، مِمَّا جعل الكثيرون يتوجسون خِيفة من نتائج تلك الأزمة، وَيُبَالغون في وصفها حتّىٰ أنّ بعضهم قد ذهب إلىٰ أنّ حكومة الإِتِّحَاد السوفيتي قد أوعزت إلىٰ عناصرها بتوجيه ضربة حاسمة إلىٰ نظام الحكم القائم في تشيكوسلوفاكيا لافساح المجال للشيوعيِّين للاستئثار بالحكم بمُفردهم والسيطرة التامّة عَلَىٰ البلاد[١٧].

وفي ٢١ فبراير ١٩٤٨، ألقَىٰ "جوتوالد" خِطابًا خلال تجمُّع شعبي في براج، حيث أوضح أنّ استقالة الْوُزَرَاء لم تَكُن مُرتبطة بتنظيم جهاز الأمن في تشيكوسلوفاكيا، بل كانت مُجرد ذريعة، وأشار إلىٰ أنَّ السبب الحقيقي وراء ذلك هو اِتِّحَاد الرجعيِّين التشيكوسلوفاكيين، الذين لم يدركوا أنّ أفعالهم كانت تسير نحو تِكرار تجربة ميونيخ، بهدف منع الحكومة من تنفيذ خطة لاستعادة الدولة وتفكيك الجبهة الوطنيَّة، وبالتالي الاستيلاء عَلَىٰ مكاسبها الثوريَّة بالقُوّة[١٨] وأعلن رفضه التفاوض معهم واصفًا إياهم بالخونة، ودعا إلىٰ تشكيل ميليشيا شعبيَّة ولجان عمل للجبهة الوطنيَّة؛ كما جدّد مُطالبته باستقالة الْوُزَرَاء مُعبرًا عن رغبته في حل الأزمة بشكل دستورِي وديمقراطِي وبرلمانِي، من خلال إنشاء جبهة وطنيَّة واسعة تُمَثِّل جميع فئات العُمَّال في المدن والريف، وذلك عن طريق استكمال الحكومة بأشخاص جُدد يتمتعون بالولاء للروح الأصليَّة للجبهة الوطنيَّة[١٩].

وكذلك أصدر الحزب الشيوعيّ بيانًا مفاده أنّ: الأزمة التي أثارتها الأطراف غير الشيوعيَّة، تهدف إلىٰ تهديد الأمن العام، وأنّهم اكتشفوا مُؤامرة ضد الدولة، وأنّ الْوُزَرَاء المُستقيلين وضعوا أنفسهم في مَوقف مُعارضة تخريبيَّة، ولذلك قرّر الحزب الشيوعي حشد كُلّ قُوَىٰ الشعب العامل لدعم الحكومة[٢٠].

وعَلَىٰ وجه السرعة تمّ تشكيل لجان العمل الشيوعِيَّة فِي جميع أنحاء البلاد، واستولت عَلَىٰ عدد من الوزارات والمكاتب العامّة، بالإضافة إلىٰ محطة براج الإذاعيَّة وبعض إدارات المُدن، كَمَا تمّ تسليم كميّات كبيرة مِنَ الأسلحة إلىٰ هذه اللجان. وأصدرت وزارة الداخليَّة التي يُسيطر عليها الشيوعيون

مرسومًا يسمح بعزل أي عضو في لجنة العمل مِن قِبل لجنة أعَلَىٰ بُنَاءً عَلَىٰ توصية اللجنة المحليَّة المعنيَّة؛ وفي سلوفاكيا تمّ اعتقال الأعضاء غير الشيوعيِّين في مجلس الأُمناء، مِمَّا أدَّىٰ إلىٰ سيطرة الشيوعيِّين عَلَىٰ سلوفاكيا أيضًا، وبالإضافة إلىٰ ذلك تمّ حشد النقابات العُمَّاليَّة في جميع أنحاء البلاد تحت السيطرة الشيوعيَّة، حيث رفض اِتِّحَاد المطابع المُشاركة في طِبَاعة أي منشورات غير مُؤيّدة للشيوعيَّة كما تمّ تضييق الخناق عَلَىٰ صُحُف الاشتراكيِّين التشيكيِّين وحزب الشعب، في ظلّ سيطرة وزير الإعلام الشيوعيّ عَلَىٰ الإذاعة[٢١].

وعلاوة عَلَىٰ ذلك اندلعت الْمُظاهرات في أنحاء مدينة براج، والتي يقودها الْعُمَّال والفِرق التابعة للحزب الشيوعي، وطالبت بإسقاط الْوُزَرَاء الذين قدّموا استقالتهم، كما طالبت بضرورة قبولها وعدم إشراكهم في أيَّة حكومة بعد ذلك، كما طالبت العناصر المُتطرفة بضرورة إعدامهم لأنّهم يتآمرون بموقفهم هذا عَلَىٰ الدولة، كما انتخبوا من بينهم وفدًا لتقديم طلباتهم إلىٰ رئيس الجمهوريَّة الذي حثهم عَلَىٰ ضبط النفس، والتزام الهدوء، وأنّه ما دامت الأغلبيَّة البرلمانيَّة مُمثلوها مِنَ الشيوعيِّين فإنّه وفقًا للنظام والتقاليد البرلمانيَّة لن يقبل تأليف وزارة لا يشترك فيها الشيوعيين، ويرأسها كليمنت جوتولد رئيس الأغلبيَّة؛ غير أنّه لا يمكنه أنْ يفرض عَلَىٰ الحكومة أو الأحزاب استبعاد بعض الْوُزَرَاء أو إختيار وزراء مَعينين لأن ذلك من مهام رئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب المُشتركة معه في الحُكم، وعَلَىٰ رئيس الحكومة أنْ يتقدّم بمشروع وزارته وفقًا للتقاليد البرلمانيَّة، كما أكد لَهُم رغبته في أنْ يُحَافِظ الجميع عَلَىٰ الائتلاف القائم بينَ الأحزاب، وأن يعملوا جميعًا عَلَىٰ ما فيه الصالح العام للبلاد[٢٢].

وعَلَىٰ الجانب الآخر قامت عدّة مُظاهرات أُخْرىٰ ضمّت العناصر الموالِيَّة للأحزاب التي استقال وزرائها، وسارت في الطُّرقات والميادين تُنَادِي بالحُريَّة وبحياة الرئيس بينيس، وبذكرَىٰ الرئيس الراحل توماس مازاريك Tomáš Masaryk[٢٣] ولكن كان البوليس يُفرّقها ويمنعها من التجمُّع، وذلك عَلَىٰ عكس مُعاملته للمُظاهرات المُؤلّفة من أحزاب اليسار حيث كان يترك لَهُم الحُريَّة في الهتاف والتجمهُر. وقد لُوحظ أنّ رجال البوليس يحملون سلاحهم ويضعون السنكي عَلَىٰ البنادق التي يحملونها، وذلك مُنذ أن نشبت الأزمة، وكذلك فقد رغب بعض زُعماء الأحزاب التي استقال وزرائها في التحدّث إلىٰ الجمهور عن طريق الإذاعة أُسوة بما كان يفعله بين وقت وآخر كُلّ مِن كليمنت جوتولد رئيس الحكومة ونوزيك وزير الداخليَّة وجميعهم مِنَ الحزب الشيوعيّ، فمنعا من ذلك، وطلب مِنَ البوليس بمنعهم من ذلك بالقُوّة، وقام البوليس بالسيطرة عَلَىٰ محطات الإذاعة الحكوميَّة، كما استبعد من وظائفها جميع المُوَظفين والْمُستخدمين المعروفين بميولهم لأحزاب الْيَمِين، وقاموا بمُصَادرة الصحف التي تصدرها الأحزاب الأخيرة، كما قاموا بحركة تفتيش واسعة لمراكز الأحزاب المذكورة وفروعها مَعَ مُراقبة المُتردّدين عليها[٢٤].

وصدرت أيضًا أوامر الحكومة باستبعاد جميع الموظفين المُوَالين للوزراء المُستقيلين من ميدان العمل الحكومي عن طريق منح أجازات إجباريَّة للبعض، وفصل البعض الآخر، وكذلك إغلاق

الحدود ومنع سفر جميع الرعايا التشيكوسلوفاك للخارج إلّا بعد الحُصُول عَلَىٰ ترخيص جديد بذلك من وزارة الداخليَّة، واستبعاد العناصر المعروفة بميولها لأحزاب الْيَمِين، والتي تشغَل بعض المراكز في الهيئات والمُنشآت التجاريَّة والصناعيَّة، واستبدالها بآخرين من رجال الحزب الشيوعي[٢٥].

وفي إطار استراتيجيَّة الحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكيّ للخروج من ذلك المأزق ردّت القيادة الشيوعيَّة عَلَىٰ استقالة أحزاب الْيَمِين بسلسلة مِنَ الضربات، حيث استدعىٰ "جوتوالد" اللجنة المركزيَّة للاجتماع، فقد كانت المُهمّة الأولىٰ له هي عدم السماح لوزراء الحزب الاشتراكي الديموقراطي (ثلاثة وزراء) بتقديم الاستقالة، وعَلَىٰ وجه السرعة اِلتقىٰ أنطونين زابوتسكي Antonín zápotocký[٢٦] مع رئيس الحزب بوهوميل لوزمان Bohumil Lozman[٢٧]، وناشده أن ينشئ مَعَ الشيوعيِّين حُكُومة أغلبيَّة ثوريَّة، ولكن رفض لوزمان العرض، وفي وقت لاحق مِن نفس اليوم جاء تهديد جوتوالد للأمين العام للحزب الاشتراكي الديموقراطيّ، يقول: "إذا لم تذهب معنا فسوف نسحقك".

وقد تَواصل بعض الأشخاص القلائِل مِن أحزاب الْيَمِين بجوتوالد لإبداء رغبتهم للتعاون معه دون عِلم أحزابهم، وبالرغم مِنْ أنّ هؤلاء الأشخاص القلائل الذين خانوا أحزابهم لم يلعبوا دورًا فعالًا، إلّا أنّ هذا الخرق كان مُهّما، لأنّه مكّن "جوتوالد" مِن إخبار "لوزمان" الزعيم المُتردد للحزب الاشتراكيّ الديمقراطي المُنقسم أنّ لديه حكومة جبهة وطنيَّة جديدة، قد أُكدت بالفعل، وبذلك أصبح السؤال الوحيد هو ما إذا كان سيتم تمثيل الاشتراكيِّين الديموقراطيِّين من عدمه؟ ولكنّ لوزمان الذي رفض في وقت الظهيرة يوم ٢٠ فبراير، أصبح بحلول المساء مُستعدًا للتفاوض، وعَلَىٰ هذا الأساس اِلتقىٰ جوتوالد بالرئيس وطلب منه قبول استقالات الْوُزَرَاء[٢٨].

وعَلَىٰ هذا يتضح أنّ تصرُّف أحزاب الْيَمِين كان بهدف إجبار الشيوعيِّين عَلَىٰ الانسحاب والعودة مُنتصرين، وكذلك يتم الترحيب بهم عَلَىٰ هذا النحو في الإنْتِخَابات المزمع عقدها، أو أنّهم سيفرضون اِنْتِخَابات مُبكرة، والتي لن تعود بالشيوعيِّين كأقوَىٰ حزب، ولكن رُبّما تكون هذه الحجج قد ثبتت صحتها عَلَىٰ افتراض أنّ الحكومة سقطت، وأنّ الأزمة سيتم حلها بالطريقة المألوفة للديمقراطيات البرلمانيَّة بين مُثلث زعيم الحزب ورئيس الدولة والبرلمان، ومن هذا المنطلق ألقىٰ السياسيُّون في أحزاب الْيَمِين بالمسئوليَّة الرئيسيَّة عن التعامل مع الأزمة إلىٰ الرئيس "بينيس"[٢٩].

ولقد أظهرت وثائق المُخابرات المركزيَّة الأمريكِيَّة أنَّ جوتوالد قد هدّد الرئيس بينيس بالحرب الأهليَّة ما لم يقبل استقالات الْوُزَرَاء الإثنىٰ عشر؛ وفي غضون ذلك داهمت الشرطة الشيوعيَّة مكاتب الأحزاب غير الشيوعيَّة، كما اتجهت لجان العمل الشيوعيّ إلىٰ تطهير الجمعيَّة الوطنيَّة، وكذلك المكاتب والمدارس والشركات مِن غير الشيوعيين[٣٠].

وتوجهت الأغلبيَّة الاشتراكيَّة الديمقراطيَّة تحت تأثير زدينيك فيرلينجر Zdeněk Fierlinger[٣١] إلىٰ دعم الشيوعيين، بينما لم يُقدِّم وزير الخارجيَّة جان مازاريك jan masaryk[٣٢] ووزير

الدفاع الجنرال لودفيك سفوبودا Ludvík Svoboda[٣٣] استقالتهما، وهذا يبرز مَدَىٰ الخطأ التكتيكي الكبير الذي ارتكبه غير الشيوعيِّين باستقالتهم، حيث مهّدوا الطريق للحزب الشيوعيّ لتعزيز سيطرته عَلَىٰ البلاد[٣٤].

اذًا كانت استقالة الْوُزَرَاء المُنتمين لأحزاب الْيَمِين تهدف إلىٰ زعزعة حُكومة الائتلاف بقيادة جوتوالد، حيث اِدّعَىٰ الشيوعيون أنّ هؤلاء الْوُزَرَاء قد اتّخذوا موقفًا مُعارضًا تخريبيًا، وقد أدرك جوتوالد خطأ الخصومة مع الليبراليين، فبدأ في تنفيذ قرار اللجنة المركزيَّة بالتعبئة الشاملة والعمل المباشر.

استولت لجان العمل الشيوعيَّة التي تشكّلت في مُختلف أنحاء البلاد عَلَىٰ عدد مِنَ الوزارات، كما احتلّت مكاتب عامّة أُخْرَىٰ مِثل محطة براج الإذاعيَّة والمكاتب الإداريَّة في عدّة مُدن، وفي ظلّ الضغوط المُستمرة التي تعرّض لها رئيس الدولة مِن كِلَا الْمُعسكرين، وجد بينيس نفسه عالقًا في وضع يفتقر إلىٰ السُّلطة الفعليَّة، فقد تجاوزت لجان العمل سيطرته، مِمَّا جعله مكشوفًا أمام التحرُّكات المُنظمة لليسار، وبالتالي أصبحت تشيكوسلوفاكيا تحت السيطرة الشيوعيَّة من خلال انقلاب اِفتراضي[٣٥].

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، حيث اجتمعت اللجنة المركزيَّة للحزب الشيوعيّ لتشيكوسلوفاكيا في ٢١ فبراير ١٩٤٨، وقرّرت إرسال رأيها لرئيس الجمهوريَّة حول الأزمة التي كانت تمر بها البلاد، والذي أظهر أنّ الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل ديمقراطي ودستوري وبرلماني لأزمة الحكومة هو قبول استقالة الْوُزَرَاء في الأحزاب الثلاثة، ومن هذا المنطلق يظلّوا خارج الحكومة؛ وذلك لأنّهم بسلوكهم غير المسئول قد أخطأوا بلا مبرر في مبادئ الجبهة الوطنيَّة، وفقدوا روح التعاون الحكومي[٣٦].

لقد أكّد الحزب الشيوعيّ لرئيس الجمهوريَّة أنّه مِن منطلق الإرادة الواضحة للشعب ووفقًا للدستور، فإنّ الأمر متروك لرئيس الْوُزَرَاء "جوتوالد" لبدء المُفاوضات عَلَىٰ وجه السرعة، بشأن إضافة أعضاء جُدد إلىٰ الحكومة بدلًا مِنَ الْوُزَرَاء المُستقيلين؛ وفيما يتعلق بالأحزاب السِّيَاسِيَّة الأخرى، فإنّ الأمر متروك لرئيس الْوُزَرَاء للتعامل مع نُوابها بخلاف مَن استقالوا مِن عضويَّة الحكومة، وكذلك مع الشخصيات السِّيَاسِيَّة الفرديَّة والشخصيات البارزة مِن مُختلف الفروع الوطنيَّة، والذين يتمتعون بثقة الشعب، وقادرون عَلَىٰ زيادة سُلطة الحكومة. وانطلاقًا من هذا طالبت اللجنة المركزيَّة مِنَ الرئيس بينيس أنْ يتفق مع وجهة نظر الحزب الشيوعيّ بشأن حل أزمة الحكومة، والتي تتوافق مع إرادة الشعب التشيكوسلوفاكيّ التي لا يُمْكِن إنكارها[٣٧].

وفي إطار رد الفعل السريع للحزب الشيوعيّ، تمّ في ٢١ فبراير ١٩٤٨ تنظيم الميليشيات الشعبيَّة، وكذلك لجان العمل التي كانت مُهمّتها إبعاد المُعارضين مِنَ الجبهة الوطنيَّة، وفي اليوم التالي قرّر مُؤتمر المجالس العُمَّاليَّة تسريع المسيرة نحو الاشتراكيَّة، وصوّت لإجراء إضراب لمُدة ساعة واحدة في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير. وفي ٢٣ فبراير استحوذت لجان العمل عَلَىٰ الصحف ومكاتب الأحزاب غير الشيوعيَّة، والوزارات الحكوميَّة التي كان يشغلها وزراء غير شيوعيين. وفي ٢٥

فبراير قام جوتوالد بجمع حشد هائل، كان حوالي ٣٠٠ ألف شخص في ميدان وينسيسلاس Wenceslas Square[٣٨].

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ الخُطب والتصريحات التي كان يلقيها ويدلي بها الْوُزَرَاء الشيوعيِّين بأنّ الأزمة ليست محليَّة مُطلقًا بل أثرها يمتد إلىٰ السياسة العالميَّة التي تستمد منها وحيها واتجاهها، كما أنَّها معركة حامية تدور رحاها بتشيكوسلوفاكيا لصالح كُلّ مِنَ المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، وكليهما يعمل عن طريق أعوانه ورجاله بتشيكوسلوفاكيا لجذبها نهائيًّا إلىٰ جانبه. حيث اتّهم الْوُزَرَاء الشيوعيِّين زُملائهم الْوُزَرَاء الذين قدّموا استقالتهم والأحزاب المُنتمين لها بأنّهم يعملون لحساب الدول الغربيَّة، وبأنّهم دأبوا مِن أجل ذلك عَلَىٰ عرقلة المشروعات والبرامج التي تعهّدت الحكومة القائمة بتنفيذها؛ وعلاوة عَلَىٰ ذلك إعلان وزير الداخليَّة بأنّه قد كشف عن مُؤامرة عسكريَّة كان سيقوم بها بعض رِجَال أحزاب الْيَمِين لقلب الحكومة، والذي ترتّب عليه قِيَام الشرطة بالقبض عَلَىٰ بعض الضباط المُنضمين للحزب الاشتراكيّ الوطني وتفتيش مراكز الحزب بحجة ذلك، كما أُلقي القبض عَلَىٰ سكرتيرة أحد الْوُزَرَاء المُستقيلين بحجة أنّها مُتصلة برئيس الجاسوسيَّة ببراج، وتعمل لحساب دولة غربيَّة.

ولكن لا يوجد دليل يدعم صحة هذا الإدّعاء –سالف الذكر– من حيث وجود المُؤامرة العسكريَّة التي تم اكتشافها، وربما يقصدون بهذا الإدّعاء تبرير موقفهم، وكذلك بعض تصرُّفاتهم التعسفيَّة مع رجال الأحزاب الأخرى، وتفسير أسباب منعهم تدعيم وتعزيز وظائف البوليس والأمن العام بالعناصر المُشابهة لهم[٣٩].

وَيُستبعد أيضًا أنْ تعمل أحزاب الْيَمِين لحساب الدول الغربيَّة أكثر من كونها تجد في إظهار الحكومة الشيوعيَّة القائمة مظهر العاجز عن تسوية مَشَاكِل الشعب، وتحمّلها مسئوليَّة الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد حتّىٰ يمتنع الجمهور عن إعطاء صوته لأحزاب اليسار في الإنْتِخَابات المزمع عقدها، وبمنح الجمهور الأصوات لأحزاب الْيَمِين، وبذلك تفوز أحزاب الْيَمِين في تلك الإنْتِخَابات، وهو ما تعمل له مُختلف الأحزاب بتشيكوسلوفاكيا وكلا المُعسكرين الغربي والشرقي كل حساب[٤٠].

وبصرف النظر عن كُلّ ذلك يتّضح أنّ الْوُزَرَاء المُستقيلين لم يحسنوا التصرُّف في تقديم استقالتهم، لأنهم سيفسحوا المجال أمام أحزاب اليسار ليرتبوا للإنْتِخَابات المزمع عقدها حسب أهوائهم، والأمل ضعيف في حل هذه الأزمة، ولا يرضي جميع الأحزاب ويحتفظ لها بعدد الكراسي التي كانت مُعطاة لكل حزب في الوزارة السابقة، لأنّ الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديموقراطي –وهما من أحزاب اليسار – يودان الانفراد بالحكم، ويعملان بكُلِّ جديَّة في سبيل ذلك؛ وأنّه إذا أمكن إزالة الخلافات بين الأحزاب المُختلفة، فقد يكون ذلك بصفة مُؤقتة حتّىٰ يُوجّه الحزب الشيوعيّ ضربة أُخْرَىٰ يستكمل بها ما لم يصل إليه خلال الأزمة الراهنة حتّىٰ يتمكّن شيئًا فشيئًا مِن استجماع جميع السُّلطة في يديه، فيؤول

إليه حُكم البلاد كما آلَ أخيرًا للأحزاب الشيوعيَّة الأُخْرَىٰ بالدول التي تقع في دائرة نفوذ الاِتِّحَاد السوفيتيّ[٤١].

وعَلَىٰ العموم فإنَّ الخسارة التي لحقت بالبلاد إثر هذه الأزمة لا يمكن حصرها بسبب إضراب الكثير مِنَ العمال والمزارعين وتركهم عملهم، وذلك في الوقت التي تحتاج له الزراعة والصناعة إلىٰ كُلّ دقيقة من وقتهم، وسحبهم الزوار والسياح الذين اعتادوا زيارة تشيكوسلوفاكيا في مواسم مَعارضها السنويَّة مِمَّا سيضرها كثيرًا في تجارتها الخارجيَّة، وفي كثرة النقد الأجنبي الذي يتدفق إليها[٤٢].

إذًا فقد أظهرت مجريات الأمور خلال الأزمة التشيكوسلوفاكيَّة مدَىٰ قُوَّة الشيوعيين، وَمَدَىٰ نفوذهم وحكمهم بالبلاد، وعَلَىٰ الرغم مِن رفض رئيس الجمهوريَّة قبول استقالة الْوُزَرَاء المُنتمين لأحزاب الْيَمِين التي تقدَّمُوا بها في ٢٠ فبراير ١٩٤٨، إلّا أنّه كان مِنَ الصعب حل تلك الأزمة حلًا يرضي جميع الأحزاب ويحفظ التوازن بينهم؛ وذلك لأنَّ الحزب الشيوعيّ والحزب الاشتراكيّ الديمقراطي (وهما مِنْ أحزب اليسار) كانَا يعملان للانفراد بالحُكم[٤٣].

وهكذا يتّضح أنَّ أحزاب الْيَمِين لم تخْسَر المُبادرة فحسب، بل الأسوأ من ذلك لأنّ مُقاومتها للشيوعيِّين كانت تتعثر بسرعة، فقد كان أملهم الأخير يَقَع عَلَىٰ عَاتِق الرئيس بينيس[٤٤]، وَبُنَاءً عَلَىٰ رِسَالَةٍ مِنْ رئيس الْوُزَرَاء "جوتوالد" بتَارِيخ ٢١ فبراير، ردَّ "بينيس" في ٢٤ فبراير ١٩٤٨: شعرت تمامًا بالمسئوليَّة الكبيرة في هذه الساعة المصيريَّة مِنَ الحياة الوطنيَّة لتشيكوسلوفاكيا ..... أنْتَ تعرِف عقيدتي الديمقراطيَّة بصدق، لا يسعنِي إلّا أنْ أبقىٰ مُخلصًا لتلك العقيدة حتَّىٰ في هذه اللحظة، لأنَّ الديمقراطيَّة وفقًا لاعتقادي هي الأساس الوحيد الموثوق والدائم لحياة بشريَّة كريمَة، وأناشد الجميع لإيجاد حل سِلمي وتعاون ناجح من خلال الوسائل البرلمانيَّة، ومن خلال الجبهة الوطنيَّة، مِنَ الواضح لي أنَّ الاشتراكيَّة هي أسلوب حياة، يرغب فيه جُزء ساحِق مِنْ أُمتنا، وفي نفس الوقت أعتقد أنَّه مع الاشتراكيَّة يُمكن وجود قدر مُعيّن مِنَ الحريَّة والوحدة[٤٥].

وفي مُحاولة لمنع "جوتوالد" من إقالة الْوُزَرَاء غير الشيوعيين، ناشَدَ "بينيس" في خِطابه العمل ضمن التقاليد الديمقراطيَّة، وَمُحاولة حل الأزمة الحكوميَّة بالوسائل البرلمانيَّة والدستوريَّة[٤٦]، كَمَا أعرب في رسالته لرئيس حكومة تشيكوسلوفاكيا عن وعيه بأنَّ الغالبيَّة العُظمىٰ مِن سُكَّان البلاد يرغبون في الاشتراكيَّة كأسلوب حياة، لَكِنَّه أصرّ أيضًا عَلَىٰ أنَّ هذا الهدف يجب أن يتحقق بالوسائل الديمقراطيَّة، ولكن لم يلق نداء الرئيس لجوتوالد آذانًا صاغيَّة[٤٧].

ففي ٢٥ فبراير ١٩٤٨ تلقَّىٰ بينيس ردًّا رسميًّا في ٢٤ فبراير مِنَ اللجنة المركزيَّة للحزب الشيوعيّ لتشيكوسلوفاكيا، حيث أقرّت رئاسة هيئة المكتب بخطاب "بينيس" الْمُؤرّخ في ٢٤ فبراير، كما أكّدت بصراحة رفض الدخول في مُفاوضات مَعَ الأحزاب الثلاثة لأنَّ هذا لن يتوافَق مع مَصَالِح ووحدة الشعب، ولا مَعَ مصالح التنمية السلميَّة للجمهوريَّة؛ وفي هذا الإطار فقد أوضح الرد لرئيس الجمهوريَّة أنَّ

تلك الأحزاب قد خانت الأفكار الأساسيَّة للديموقراطيَّة الشعبيَّة والجبهة الوطنيَّة، واتّجهت للعمل بكافة الوسائل لتقويض أيَّة جهود بنَّاءة للجمهوريَّة التشيكوسلوفاكيَّة، وأنّها ضد الأسس الداخليَّة والخارجيَّة لأمن الدولة.

هذا بالإضافة إلَىٰ أنَّ الحزب الشيوعيّ أوضح في رده أنَّ هذه الأحزاب تواصلت مَعَ الدوائر الأجنبيَّة المُعَاديَّة للنظام الديموقراطي، وبالتعاون مَعَ هذه العناصر الأجنبيَّة الْمُعَاديَّة حاولت تعطيل التطور الذي تمُرّ به البلاد، حيث توّج هذا النشاط المُتزايد باستمرار بمُحَاوَلَة تفكيك الحكومة، وهي مُحَاولة كانت مُقترنة بأعمال تهدف إلىٰ الانقلاب(٤٨).

ووفقًا للاستراتيجيَّة الشيوعيَّة، وافقت هيئة رئاسة اللجنة المركزيَّة للحزب الشيوعيّ عَلَىٰ مُقترحات رئيس الْوُزَرَاء "كليمنت جوتوالد"، والتي بمُوجبها يقوم باستكمال الحكومة بمُمَثّلين بارزين من جميع الأحزاب، وكذلك المُنظمات الوطنيَّة الكبيرة التي يُمثل فيها كُلّ الوطنيِّين التقدميِّين المُخلصين للجمهوريَّة والشعب. حيث أكدت الهيئة أنَّ الحكومة المملوءة بهذه الطريقة ستقدّم نفسها بمُوافقة كاملة مع مبادئ الديمقراطيَّة البرلمانيَّة أمام الجمعيَّة الوطنيَّة الدستوريَّة ببرنامجها، وتطلب المُوَافقة عليه، وبذلك فإنَّ هذه العمليَّة الدستوريَّة والبرلمانيَّة هي فقط التي يُمْكِن أنْ تضمن التطوّر السلمي للجمهوريَّة، وفي نفس الوقت تتوافق مع أفكار الأغلبيَّة الكاملة للشعب العامل؛ فإنّ هيئة رئاسة اللجنة المركزيَّة تأمل بشدة توخي الحذر مع الأخذ في الاعتبار ستدرك صحة استنتاجاتها وستوافق عَلَىٰ مُقترحاتها(٤٩).

إذًا لم يعُد مِنَ الْمُمكن أنْ يتفاوض الشيوعيون مع الْوُزَرَاء المُستقيلين مِنَ الأحزاب الأُخْرَى؛ وذلك لأنّهم لم يعودوا يُمثّلون المشاعر الحقيقيَّة لناخبيهم، بل عَلَىٰ العكس مِن ذلك، فقد أظهر الحزب الشيوعيّ أنَّ الأعضاء العاديِّين في هذه الأحزاب هُم أنفسهم الذين يرغبون في ولادة جديدة لأحزابهم والجبهة الوطنيَّة(٥٠).

عَلَىٰ أية حال، فإنّه خلال المراحل الأخيرة من أزمة الحكومة، قام الحزب الشيوعيّ باطّلاع كوادره بشكل شامل عَلَىٰ الوضع الداخلِي، وقد تمّ حثّهم عَلَىٰ اِلتزام اليقظة المُستمرة، كَمَا تمّ إرشادهم إلىٰ الطُّرق والوسائل المُمكنة للعمل في السعي لتحقيق الهدف الشيوعيّ، للحصول عَلَىٰ الأغلبيَّة المطلقة، أي الحق في الحُكم غير المُقيد مِن قِبَل حكومة ائتلافيَّة.

كان القادة الشيوعيُّون عَلَىٰ ما يبدو موجودُون في كُلّ مكان ولا يكلّون، وبعيدًا عن السماح للأحداث بأنْ تأخذ مَجْرَاها، بَذَلَ الحزب كُل جهد في حدود إمكانياته لتحويل أزمة الحكومة إلَىٰ هزيمة لمُعارضيه. لقد ظل الوضع مُتقلبًا لمُدّة خمسة أيام، لكنَّ النتيجة لم تكن موضع شك، فقد اكتملت سيادة الشيوعيين؛ أذْ كانوا سادة أدوات القُوَّة ووسائل الاتصال، وكانوا يُسيطرون عَلَىٰ الجماهير، ولكن الشيء الوحيد الذي أخَّر النصر لمُدة خمسة أيام هو: رفض بينيس قبول استقالة الْوُزَرَاء الإثني عشر، أو السماح

بتشكيل حكومة جديدة تعكس فكرة جوتوالد عن جبهة وطنيَّة شعبيَّة مُتجددة، وحتّىٰ في الوقت الذي تمسَّك فيه بينيس بمُحاولة إيجاد حل للأزمة، شَرَعَ الشيوعيُّون في حلها من جانب واحد(٥١).

لقد اصطدم مفهومان مُختلفان للقانون في ٢٥ فبراير ١٩٤٨، فمن ناحية: استخدم الشيوعيون القانون كأداة لتحقيق أهدافهم فِي ظل ضمان الأغلبيَّة مع الوزيرين غير الحزبيِّين في الحكومة، بينما ترك خصومهم مِن أحزاب الْيَمِين مَعَ حُكم القانون وبالتالي حدّدوا أفعالهم، وبمعنَىٰ آخر لم يكن بإمكانهم سوىٰ الانتظار والأمل في الرئيس بينيس لكي يُقَرّر مصيرهم(٥٢).

وَفِي ظل استحكام الأزمة تمّ قبول استقالة الْوُزَرَاء الإثنىٰ عشر، وتمّ توقيع رئيس الجمهوريَّة في مساء يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٨ المرسوم الخاص بتأليف وتشكيل الوزارة الجديدة، التي حصلت فيها أحزاب اليسار عَلَىٰ سبعة عشر وزيرًا من ٢٣ وزيرًا، بينما في الوزارة السابقة لم يتجاوز عددهم ١٢ وزيرًا من ٢٦ وزيرًا، كَمَا حصل الْوُزَرَاء المُنتمين لأحزاب الْيَمِين عَلَىٰ أربعة مقاعِد فقط، بينما كانوا في السابق ١٢ وزيرًا(٥٣).

وفي مساء يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٨، ألقَىٰ رئيس الحزب الشيوعيّ لتشيكوسلوفاكيا ورئيس الْوُزَرَاء كليمنت جوتوالد خطابه في ميدان وينسيسلاس، مُعلنًا للجماهير قبول الرئيس بينيس اقتراحه بشأن استقالة الْوُزَرَاء المُستقيلين في ٢٠ فبراير ١٩٤٨، وكذلك مُوافقته عَلَىٰ قَائِمَة بالأشخاص الذين ينبغي استكمال الحكومة بهم(٥٤)؛ وفي ذلك اليوم تفرّق القادة غير الشيوعيِّين بسرعة، ولجأوا إلَىٰ الخارج، مِمَّا أتاح للشيوعيِّين وحلفائهم الفُرصة لإنهاء الاستيلاء عَلَىٰ السُّلطة دون أي مُقَاوَمَة، كَمَا صوّتت الجمعيَّة التأسيسيَّة لصالح الحكومة الجديدة بأغلبيَّة كبيرة، بلغت ٢٣٠ صوتًا من أصل ٣٠٠، وفي اليوم التالي قامَ جوتوالد بإعادة تنظيم الوزارة الجديدة، بضمّ وزراء شيوعيِّين أو مِنْ أنصار الشيوعيَّة، وعاد الهدوء إلىٰ تشيكوسلوفاكيا بعد الاضطرابات التي شهدتها تلك الأزمة(٥٥).

يتّضح مِمَّا سبق أنَّ استقالة الْوُزَرَاء في ٢٠ فبراير كانت خطوة غير مدروسة، مِمَّا ساعد الشيوعيِّين في تعزيز سُلطتهم. فقد احتفظوا بالسيطرة عَلَىٰ مُعظم المناصِب الحكوميَّة، مِمَّا أتاح لهم إعادة تنظيم الحكومة، وإدخال أشخاص مُستعدين للتعاون معهم، كَمَا أنَّها كان لها تأثير عَلَىٰ الإِنْتِخَابات المزمع عقدها في تشيكوسلوفاكيا، حيث أفسحت المجال لأحزاب اليسار بترتيبها وِفق مَصَالحهم، وعَلَىٰ الرغم مِن جهود الرئيس بينيس في الحفاظ عَلَىٰ التوازن الحزبي، إلَّا أنَّ الضغوط التي مَارسها الحزب الشيوعيّ أدَّت إلَىٰ توجيهِ البلاد نحو الْمُعسكر الشرقي بدعم مِنَ الإِتِّحَاد السوفيتي، مِمَّا جَعَلَ الرئيس بينيس يفقد الأمَل فِي إيجاد حل للأزمَة، خشية مِنَ العواقِب التي قد تترتب عَلَىٰ إبعاد الشيوعيِّين عن السُّلطة وإعطائهم الفُرصة لكي يقوموا بثورة، وبذلك جنّب البلاد ويلات الحرب الأهليَّة.

الخاتمة

١- كانت الأزمة الوزاريَّة في فبراير ١٩٤٨ لحظة حاسمة في تَارِيخ تشيكوسلوفاكيا، حيث استغل الحزب الشيوعيّ بقيادة كليمنت جوتوالد، استقالة الْوُزَرَاء غير الشيوعيين، لتعزيز نُفُوذ الحزب وللسيطرة بشكل كامل عَلَىٰ السُّلطة.

٢- نَجَحَ الحزبُ الشيوعيُّ التشيكوسلوفاكيُّ في تحقيق الانتصار عَلَىٰ بقيَّة الأحزاب الْأُخْرَى، وتقليص نفوذهم، والسيطرة عَلَىٰ جميع أجهزة الدولة.

٣- تُعَدُّ الأزمة الوزاريَّة نُقطة تحوّل في تشيكوسلوفاكيا، حيث أدّت إلىٰ تحوّل البلاد مِن نظام ديمقراطي إلىٰ دولة شيوعيَّة.

هوامش البحث:

(١) فاتسلاف نوزيك (١٨٩٢-١٩٥٥): سياسي شيوعي تشيكي، وُلد فيما كان يُعرف آنذاك بمدينة إيلادنو النمساويَّة؛ عندما كان شابًا عمل كعامل منجم، لكنّه سُرعان ما اكتسب شُهرة كمُنظّم للإضرابات، وقد قام النازيّون بسجن نوزيك بعد فترة وجيزة من استيلائهم عَلَىٰ تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩، لكن سُرعان ما أطلقُوا سراحه. وهرب من البلاد وَقَضَىٰ سنوات الحرب في إنجلترا، وبعد الحرب العالميَّة الثانية شغل منصب وزير الداخليَّة بعد التحرير ١٩٤٥، وكان له دورًا بارزًا في أحداث فبراير ١٩٤٨. أُنْظُر:

- The New York Times, Jul. 23, 1955, P.17.

(٢) The New York Times, Jul. 23, 1955, P.17.

(٣) أحزاب الْيَمِين هي: (الحزب الاشتراكي التشيكي- حزب الشعب- الحزب الديمقرَاطي السلوفاكِي).

- The National Archives of the UK, The Cabinet Papers (CAB 129/25/11), The Czechoslovak Crisis, Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 3rd March, 1948, Secret.

(٤) كليمنت جوتوالد (١٨٩٦-١٩٥٣): زعيم شيوعي ورئيس تشيكوسلوفاكيا، انضمّ إلىٰ الجيش النمساوي المجري في الحرب العالميَّة الأولى، وانضم إلىٰ الحزب الشيوعي في عام ١٩٢١، وفي عام ١٩٢٥ تمّ اِنْتِخَابه لعضويَّة اللجنة المركزيَّة للحزب الشيوعي، وفي عام ١٩٢٩ تمّ تنصيبه أمينًا عامًا للحزب، وبين عاميْ ١٩٢٩ و١٩٣٨ أصبح نائبًا في البرلمان التشيكوسلوفاكيّ، وفي عام ١٩٣٥ أصبح عضوًا في الأُمميَّة الشيوعيَّة (الكومنترن) في موسكو حتَّىٰ حلها في عام ١٩٤٣؛ وعندما بدأت ألمانيا تخسر في الحرب العَالَمِيَّة الثانية، تَفَاوَضَ جوتوالد مَعَ الرئيس إدوارد بينيس في مارس ١٩٤٥ عَلَىٰ نِظَامٍ دِيمُقراطي محدود لتشيكوسلوفاكيا مَا بعد الحرب، وأصبحت الحكومة التشيكوسلوفاكيَّة في المنفىٰ في أبريل ١٩٤٥، وبعد فوز الحزب الشيوعي في اِنْتِخَابات البرلمان مايو ١٩٤٦ أصبح جوتوالد نائبًا لرئيس الْوُزَرَاء، وبعد أحداث فبراير ١٩٤٨ أصبح رئيسًا للوزراء في شهر يونيو من العام نفسه، وتوفِي فِي مارس ١٩٥٣ بعد وقتٍ قصيرٍ مِن حضوره جنازة ستالين في موسكو. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Historical Dictionary of the Czech State, Second Edition, The Scarecrow Press, Lanham, UK, 2010, P.١٠٦.

(٥) Heimann Mary, Czechoslovakia: The State that Failed, Yale University Press, London, 2009، P.٢١٠.

(٦) Ullmann (Walter) ،The United States In Prague, 1945-1948، East European Quarterly, Boulder، Distributed By Columbia University Press، New York، ١٩٧٨، PP. ١٤٦-١٤٨.

(٧) بيتر زينكل (١٨٨٤-١٩٧٥): سياسي تشيكي، كانَ زينكل مُدرسًا فِي المدرسة الثانويَّة، وَقَامَ بتأليف العديد مِنَ الكُتُب المدرسِيَّة؛ شَغَلَ منصب عمدة مدينة براج منذ عام ١٩٣٧، وتمّ إعتقاله مِن قِبل الشرطة بعد وقت قصير مِن احتلال ألمانيا لبقيَّة تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩، وتمّ إحتجازه في مُعسكرات الإعتقال النازيَّة، وبعد الحرب شغل منصب نائب رئيس الْوُزَرَاء في حكومة الجبهة الوطنيَّة حتَّىٰ تولّىٰ الشيوعيين السُّلطة في عام ١٩٤٨، وبعد تلك الأحداث تمّ وضعه تحت الإقامة الجبريّة، ولكنّه استطاع في نفس العام مُغادرة البلاد إلىٰ الولايات المُتحدة الأمريكيَّة وعاش فيها حتَّىٰ وفاته. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.٢٩٢.

(٨) شريف مُحمّد أحمد عبد الجواد: دور الحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكيّ فِي أحداث فبراير ١٩٤٨، مجلة الدراسات التاريخِيَّة والحضارِيَّة المصرِيَّة، ج٣، ع١٢، كليَّة الآداب، جامعة بني سويف، أبريل ٢٠٢٢، ص ص٢٤١-٢٤٢.

(٩) Stone (Norman) & Strouhal (Eduard), Czechoslovakia: Crossroads and Crises, 1918-88, Palgrave Macmillan, United States, 1989، PP.160-161.

(١٠) هربرت ريبكا: كان باحثًا وصحفيًّا وزعيمًا سياسيًّا في تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالميَّة الثانيَّة، وأصبح عضوًا في الحكومة التشيكيّة المُؤقتة في لندن أثناء الحرب، وأصبح وزيرًا للتجارة الخارجيَّة في الحكومة الائتلافِيَّة التي أعقبت الحرب؛ وَخَدَمَ حتَّىٰ فبراير ١٩٤٨، وكان ريبكا واحدًا من بين الإثني عشر وزيرًا الذين تقدّموا باستقالتهم، وسعوا لإجبار الرئيس "بينيس" عَلَىٰ الدعوة إلىٰ اِنْتِخَابات عاجلة. أُنْظُر:

- The New York Times, Jan. 8, 1958, P.47.

(١١) إدوارد بينيس (١٨٨٤-١٩٤٨): رئيس تشيكوسلوفاكيا مُنذ عام ١٩٣٥ إلىٰ ١٩٣٨، ومن ١٩٤٦ إلىٰ ١٩٤٨؛ دَرَسَ في جامعة تشارلز، ثمّ قَامَ بتدريس علم الاجتماع والاقتصاد في براج وفي باريس، وفي عام ١٩١٥ انضمّ إلىٰ مازاريك في المنفى، وشارَكَ في تأسيس جمهوريَّة التشيك، وفي عام ١٩١٩ مثّل بينيس الجمهوريَّة التشيكوسلوفاكيَّة فِي مُؤتمر باريس للسلام، وَشَغَلَ منصب وزير الخارجيَّة حتَّىٰ عام ١٩٣٥، وخلال تلك الفترة كان نشطًا جدًا في عصبة الأُمم، وَفِـي عام ١٩٣٥ حلّ بينيس محل مازاريك كرئيس، وبعد إملاءات ميونيخ والاحتلال الألمانِيّ للمناطق الحدودِيَّة فِي خريفِ ١٩٣٨ اضطر بينيس إلىٰ الاستقالة مِن منصب الرئيس، وَذَهَبَ إلىٰ المنفىٰ مرّة أُخْرَى، وفي عام ١٩٣٩ بدأ بتنظيم مُقاومة ثانية، وفي عام ١٩٤٠ ترأس الحكومة التشيكوسلوفاكيَّة في المنفىٰ بلندن، وخلال عام ١٩٤٣ أبرمَ بينيس مُعاهدة تحالُف جديدة مَعَ السوفييت، كَمَا تفاوض عَلَىٰ اتّفاق مع قيادة الحزب الشيوعيّ في موسكو عَلَىٰ النظام السِّيَاسِيّ في تشيكوسلوفاكيا في فترة مَا بعد الحرب، وأعيد اِنْتِخَابه رئيسًا عام ١٩٤٦، واستقال بعد أحداث فبراير ١٩٤٨، وتوفيّ بعدها ببضعة أشهر. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., PP.١٧-١٨.

(١٢) شريف مُحمّد أحمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص٢٤٢.

(١٣) Betts (R. R.)، Central And South East Europe 1945 – 1948، First published، Royal Institute، Of International Affairs، London & New York، ١٩٥٠، PP.١٨٨-١٨٩.

(١٤) دار الوثائق القوميَّة: وزارة الخارجِيَّة المصريَّة، أرشيفُ البُلدان، مُحافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم٧٨، محفظة رقم١١٦، ملف رقم٣، المفوضة الملكيّة المصريّة بمدينة براج، مِنَ القائم بالأعمال بالنيابَة إلىٰ وكيل وزارة الخارجيّة، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين والأزمَات السِّيَاسِيَّة المُتوالِيَة، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٨، سري.

(١٥) نفسه.

(١٦) Veber (Václav), Jak to bylo s demisemi v únoru 1948, paměť a dějiny, Praha: Ústav pro studium totalitních režimů České republiky, č. 1, (2009), S.7.

(١٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجِيَّة المصريَّة، مصدر سابق، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين والأزمَات السِّيَاسِيَّة المُتوالِيَة، بتاريخ ٢٣ فبراير١٩٤٨، سري.

(١٨) Podolec (Ondrej)، Február 1948 a Slovensko، Zborník z vedeckej konferencie 14. – 15. Február، 1. Vydanie، Ústav pamäti národa، Bratislava، 2008، S.٧٣.

(١٩) Muzeum paměti XX. Století (Československa), Únor 1948, dokumentární film, Editoři od: Jan Kalous a Jan Samohýl, 2021, SS.19-20.

(٢٠) The National Archives of the UK, The Cabinet Papers (CAB 129/25/11), The Czechoslovak Crisis, Op. Cit.

(٢١) Ibid.

(٢٢) دار الوثائق القوميّة: وثائق وزارة الخارجِيَّة المصريّة، مصدر سابق، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين والأزمَات السِّيَاسِيَّة المُتوالِيَة، بتاريخ ٢٣ فبراير١٩٤٨، سري.

(٢٣) توماس مازاريك: هو أوّل رئيس لجمهوريَّة تشيكوسلوفاكيا. أُنْظُر: مسعود الخوند: الْمَوسُوعَة التاريخِيَّة الجغرافِيَّة، ج٦، دار روّاد النهضة، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٥٩.

(٢٤) دار الوثائق القوميّة: وثائق وزارة الخارجِيَّة المصريّة، مصدر سابق، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين والأزمَات السِّيَاسِيَّة المُتوالِيَة، بتاريخ ٢٣ فبراير١٩٤٨، سري.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) أنطونين زابوتسكي (١٨٨٤-١٩٥٧): مُفكّر وزعيم عُمَّالي تشيكي، وُلد في منطقة كلادنو الصناعِيَّة، وهو أحد أبرز مُؤسّسي الاشتراكِيَّة الديمقراطِيَّة التشيكِيَّة، وِالتحق بالحركة العُمَّالِيَّة مُنذ صغره. كان السكرتير الأقليمي للحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ وللنقابات في كلادنو ١٩٠٧، وابتداء من عام ١٩١٩ أخذ يقود اليسار الماركسي داخل الحزب، وأصبح عضوًا للمكتب السِّيَاسِي للحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكي في أوّل مُؤتمر تأسيسي له ١٩٢١، ثمّ سكرتيرًا للجنة المركزيَّة ١٩٢٢-١٩٢٩، وانْتُخِب نائبًا في ١٩٢٥، وكان نجاحه هذا عائد إلَىٰ شعبيته التي كانت تتخطَىٰ إطار الحزب، وعُيّن سكرتيرًا للنقابات التشيكيَّة الحمراء بعد ١٩٢٩، واعتُقل أثناء مُحاولته الهرب في ١١ أبريل ١٩٣٩ وَنُفِي ولم يَعُد إلىٰ البلاد إلّا في مايو ١٩٤٥، وَقد عَملَ عَلَىٰ

تسليح الميليشيات الْعُمَّاليَّة الَّتي أدَّت إِلَىٰ إِحْبَاط عزيمة الرد لَدَىٰ أعداء الشيوعِـيَّة في حركة فبراير ١٩٤٨، والتي أوصلت الشيوعيِّين إلىٰ السلطة، وعُيِّن نائبًا لرئيس الْوُزَرَاء، ثمّ رئيسًا للوزراء مُنذ يونيو ١٩٤٨، ثمّ رئيسًا للجمهوريَّة إثر وفاة كليمنت جوتوالد في مارس ١٩٥٣، وتوفي في نوفمبر ١٩٥٧. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P P.290-٢٩١.

(٢٧) بوهوميل لوزمان: هو سياسي تشيكي، وُلِدَ عام ١٩٠٣، وَشَغَلَ منصب وزير الصناعة عام ١٩٤٥، تولّىٰ رئاسة الحزب الاشتراكي الديموقراطي في نوفمبر ١٩٤٧، وعقب أحداث فبراير ١٩٤٨ أصبح نائبًا لرئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا، وهرب بعد أنْ أبلغه أصدقاؤه أنّه عَلَىٰ وشك إلقاء القبض عليه بسبب عمليات التطهير الشيوعيّ؛ وقد اتّهمت الحكومة التشيكوسلوفاكِيَّة لوزمان بعد فراره بأنَّه جاسوس لسفارة الولايات المُتحدة الأمريكِيَّة في براج، وتسلّل لوزمان من تشيكوسلوفاكيا في يناير ١٩٥٠ وذهب إلىٰ ألمانيا الغربِيَّة. أُنْظُر:

- The New York Times, May 4, 1951, P.3.

(٢٨)Korbel (Josef), The Communist Subversion of Czechoslovakia, 1938-1948: The Failure of Co-existence, Princeton University Press, New Jersey, United States, 1959، PP.215-216.

(٢٩) Stone (Norman) & Strouhal (Eduard), Op. Cit., P.161.

(٣٠) Central Intelligence Agency, The Communist Party of Czechoslovakia, Op. Cit., P.20.

(٣١) زدينيك فيرلينجر (١٨٩١-١٩٧٦): دبلوماسي وسياسِي تشيكي، شَغَلَ منصب سفير في العديد مِنَ البلدان، بِمَا في ذلك الولايات الْمُتحدة الأمريكِيَّة (١٩٢٥-١٩٢٨) والإِتِّحَاد السوفيتيّ (١٩٣٧-١٩٣٩). بعد الغزو الألمانيّ للإِتِّحَاد السوفيتيّ في يونيو ١٩٤١ اعترَفَ الزعيم السوفيتيّ "جوزيف ستالين" بحكومة إدوارد بينيس التي كانت تتّخذ من لندن مقرًا لها، وَمن ثمّ أُعِيد تعيين فيرلينجر سفيرًا في موسكو، بل أصبح وهو ديمقراطي اشتراكي رئيسًا للوزراء من عام ١٩٤٥-١٩٤٦؛ وقد دَمَجَ الحزب الاشتراكي الديمقراطِي مع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، كَمَا تولّىٰ منصب رئيس اللجنة الوطنيَّة بين عاميْ ١٩٥٣-١٩٦٤. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P. ٩٠.

(٣٢) جان مازاريك (١٨٨٦-١٩٤٨): دبلوماسي تشيكي، وهو نجل الرئيس توماس مازاريك، شَغَلَ منصب سفير في بريطانيا العُظمىٰ من عام ١٩٢٥ حتَّىٰ عام ١٩٣٨، وانضم جان مازاريك إلىٰ الرئيس بينيس في جهوده لاستعادة الاعتراف الدبلوماسي بتشيكوسلوفاكيا بعد تشكيل الحكومة التشيكوسلوفاكِيَّة في المنفَىٰ في عام ١٩٤٠، وشغل فها منصب وزير الشئون الخارجِيَّة من ١٩٤٠-١٩٤٥، وفي أبريل ١٩٤٥ أصبح وزيرًا للخارجِيَّة في أوّل حكومة تشيكوسلوفاكِيَّة تشكّلت عَلَىٰ الأراضي المحررة في كوشيتسه، حيث شغل منصبه حتّىٰ فبراير ١٩٤٨، وَقَبل أيضًا نفس المنصب في الحكومة التي شكّلها الزعيم الشيوعيّ "كليمنت جوتوالد" بعد الاستيلاء الشيوعيّ عَلَىٰ تشيكوسلوفاكيا. وفي ١٠ مارس ١٩٤٨ مات مازاريك في ظروف غير واضحة، ولم يتم التحقيق فيها بشكل صحيح في ذلك الوقت، وبحسب إعلان المسئولين إمّا أنْ ألقَىٰ بنفسه أو أنّه سقط من نافذة شقته في وزارة الخارجِيَّة، ولا تزال هذه القضيَّة محل نِزاع، وقد أُعِيد التحقيق فيها مُنذ نهايَّة الشيوعيَّة، ولكن دون التوصُّل إلىٰ أدلة لتحديد سبب وفاته. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., PP.١٥٣-١٥٤.

(٣٣) لودفيك سفوبودا (1895–1979): جنرال تشيكي، قَاتَلَ خِلال الحرب العالَمِيَّة الأُولَىٰ في صفوف الفيلق التشيكوسلوفاكِيّ في الإِتِّحَاد السوفيتيّ، ووصَلَ إلىٰ رتبة مُقدّم عام ١٩٣٨؛ وفي عام 1939 قَامَ بتنظيم وحدة قتالية تشيكيّة في بولندا، والتي انسحب بها إلىٰ الإِتِّحَاد السوفيتي قبل تقدُّم الألمان، وتمّ تنصيبه كقائد مِنَ القوَّات المُسلحة التشيكوسلوفاكِيَّة في الإِتِّحَاد السوفيتيّ، وتولّىٰ قيادة القُوَّات فِي القتال عَلَىٰ الجبهة الشرقيَّة، وتمّ ترقيته إلىٰ رُتبة جنرال في عام 1945، وبعد تحرير تشيكوسلوفاكيا عُيِّن وزيرًا للدفاع، وقد دعم الحزب الشيوعيّ التشيكوسلوفاكيّ خلال أحداث فبراير ١٩٤٨. وفي عام ١٩٥٠ تمّ عزله وسجنه لعدّة أشهر، ومن عام ١٩٥٢ إلىٰ عام ١٩٦٨ شغل مناصب عامّة مُختلفة، وفي عام ١٩٦٨ تمّ اختياره ليخلف أنتونين نوفوتني كرئيس للجمهوريَّة التشيكوسلوفاكِيَّة، ولم يُعَارض الزحف السوفيتيّ عَلَىٰ تشيكوسلوفاكيا، ولكن كان له الفضل في مَنعهم من تنصيب حُكومة مواليَّة لَهُم بعد الغزو، وشغل منصب الرئيس حتَّىٰ ٢٩ مايو عام ١٩٧٥، وتولىٰ الرئاسة خَلفًا له جوستاف هوساك. أُنْظُر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P. ٢٤٤.

(٣٤) Vucinich (Wayne S.), Czechoslovakia: Three Communist Years, Current

History, Vol. 20, No. 117 (May, 1951), P.267.

(٣٥) Crane (John O.) & Crane (Sylvia), Czechoslovakia: Anvil of the Cold War, Praeger Publishers, New York, U.S.A., 1991, PP.313-314.

(٣٦) Národní archiv, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54، a předsednictvo Ústředního výboru Komunistické strany Československa, (generální tajemník), do Panu president republiky Československé Dr. Eduardu Beneš, V Praze dne 21. Února 1948.

(٣٧)Tamtéž.

(٣٨) Rudé Právo, Středa 25 únor, 1948, S.1.

(٣٩) دار الوثائق القوميّة: وثائق وزارة الخارجِيَّة المصرِيَّة، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم٧٨، محفظة رقم١١٦، ملف رقم٣، المفوضة الملكيّة المصريّة بمدينة براج، مِنَ القائم بالأعمال بالنيابة إلىٰ وكيل وزارة الخارجِيَّة، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين وما تبعها من تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٤٠) نفسه، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين وما تبعها مِن تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٤١) نفسه، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين وما تبعها مِن تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٤٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجِيَّة المصرِيَّة، مصدر سابق، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين وَمَا تَبعها مِن تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٤٣) نفسه، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين وَمَا تبعها من تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٤٤) Ullmann (Walter), Op. Cit, P.152.

(٤٥) Judge (Edward H.) & Langdon (John W.)، The Cold War Through documents، Third Edition، Rowman & Littlefield، Lanham, Maryland، the United States of America، ٢٠١٨، PP.٥٥-٥٦.

(٤٦) Clements (Carson W.), The development and failure of American policy toward Czechoslovak, 1938-1948, Ph.D. Thesis, Miami University, 2004, P.197.

(٤٧) Ullmann (Walter), Op. Cit., P.153.

(٤٨) Národní archiv, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54, odpověd Úetředního výboru KSČ presidentu republiky, Od předsednictvo Ústředního výboru KSČ K. Godtwald do Dr Edvard Beneš, V Praze dne 24. Února 1948.

(٤٩) Tamtéž

(٥٠) Ullmann (Walter), Op. Cit, P.153.

(٥١) Zinner (Paul E.), Communist Strategy and Tactics in Czechoslovakia, 1918- 48, Frederick A. Praeger Publisher, New York & London, 1963, PP.205-207.

(٥٢) شريف مُحمّد أحمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص٢٥١.

(٥٣) دار الوثائق القومِيَّة: وثائق وزارة الخارجِيَّة المصرِيَّة، مصدر سابق، بشأن: استقالَة الْوُزَرَاء المُنتمِين لأحزَاب اليمين وَمَا تَبعها مِن تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٥٤) مُحمَّد السيد سليم: تطوُّر السِّيَاسَة الدولِيَّة فِي القرنين التاسع عشر والعشرين، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥٦٨. وأُنْظُر كذلك:

-Rudé Právo, Čtvrtek 26 únor, 1948, S.1.

(٥٥) Bradley (John F. N.), Le système et la vie politique en Tchécoslovaquie de 1945 au coup de Prague en 1948, Revue canadienne de science politique, Vol. 15, No. 3 (Sep., 1982), P.501.